



ورشة عمل وطنية تدريبية حول:

تقييم سياسة الأجور في الجمهورية العربية السورية ومدى توافقها مع مبادئ العدالة الاجتماعية

دمشق 14-16 حزيران/يونيو 2022

مذكرة توضيحية

مقدمة

ينظم فريق العدالة الاجتماعية/مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية ورشة عمل وطنية لبناء القدرات حول تقييم الثغرات في مدى توافق سياسة الأجور مع مبادئ العدالة الاجتماعية، وذلك في دمشق، في الفترة من 14 - 16 حزيران 2022.

وتأتي ورشة العمل ضمن إطار التعاون الفني بين الإسكوا وحكومة الجمهورية العربية السورية وبناء على طلب الدعم الفني الذي تقدمت به الوزارة في آذار/مارس 2022 الذي يتضمن تنفيذ ورشة تدريبية حول استخدام أداة تقييم الثغرات في مدى مواءمة سياسة الأجور في الجمهورية العربية السورية مع مبادئ العدالة الاجتماعية وتقديم الدعم الفني لإعداد تقرير وطني حول سياسات الأجور وتحديد الشروط اللازمة للاستفادة منها كإحدى أدوات الحماية الاجتماعية المتكاملة، ويكتسب هذا الدعم الفني أهمية كبيرة في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في سوريا، ومدى كفاءة سياسة الأجور لحقوق العاملين وحمايتهم في أوقات الأزمات.

حول أداة تقييم السياسات والعدالة الاجتماعية لدى الإسكوا:

يُعتبر تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19، ويكتسب تطوير هذه الأدوات أهمية مضاعفة في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي

تعطي الأولوية للحد من اللامساواة لا سيما أن هذا الهدف يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، طورت الإسكوا دليلاً لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع الخطط والسياسات الإنمائية بالتعاون مسؤولين حكوميين وخبراء إقليميين من المنطقة، ويسعى الدليل الى تعزيز قدرات أجهزة الدولة في كيفية ادماج مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية. ويتناول الدليل جوانب مختارة من مجالات السياسة العامة التي تعتبر أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية ويوفر الأدوات اللازمة لصياغتها وتأمين استدامتها ضمن مقاربة تشاركية تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية القائمة على مبادئ المساواة والانصاف وحقوق الإنسان والمشاركة¹. وفي هذا السياق طوّرت الإسكوا مؤخراً أداة لتقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية وتعمل على تطوير منصة الكترونية خاصة بها . ويمكن الاطلاع على الأداة عبر

الرابط التالي: <https://www.unescwa.org/ar/publications>

تستخدم الإسكوا أداة تقييم الثغرات بالتآزر مع الدليل المشار اليه أعلاه بهدف دعم الدول العربية في تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات، وتهدف الأداة بشكل خاص الى:

1. زيادة وعي المسؤولين الحكوميين بضرورة دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة.
2. رصد واقع المؤشرات والمفاهيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية حيث تخصص لكل مؤشر مجموعة من المتطلبات/المعايير والقواعد الأساسية (موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...).
3. تحديد أوجه القوة والثغرات في المجالات التالية: (1) المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (2) التوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية؛ (3) الأطر التشريعية والتنظيمية؛ و(4) الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية.
4. تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق لسد هذه الثغرات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات بشكل تشاركي ومتكامل وشفاف.

¹ للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يرجى مراجعة الوثيقة المتوفرة على الموقع الالكتروني:

<https://www.unescwa.org/ar/resources?keywords=E%2FESCSWA%2FCL2.GPID%2F2020%2FMANUAL.2&type=publication>

وقد خضعت هذه الأداة إلى سلسلة من الاستعراضات والاختبارات والمناقشات على الصعيدين الوطني والإقليمي في عامي 2020 و 2021، نتج عنها مجموعة من الملاحظات الفنية والتوصيات العملية كان أبرزها أن تعمل الإسكوا على تعميم استخدام الأداة في الدول العربية وتطبيقها لتقييم مدى مراعاة السياسات الوطنية للأجور وحماية العاملين لمفاهيم العدالة الاجتماعية وإصدار تقرير إقليمي بهذا الشأن.

ثانياً - أهداف ورشة العمل

انطلاقاً من المناقشات التي جرت بين الإسكوا ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تسعى ورشة العمل الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين المعرفة بمفهوم ومقاربة العدالة الاجتماعية وترابطها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
 2. تعزيز القدرات الوطنية في تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات رسم السياسات والخطط وتنفيذ البرامج.
 3. بناء قدرات فريق وطني يضم ممثلين من الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بسياسة الأجور في مجال استخدام أداة التقييم وتوضيح الإجراءات والخطوات العملية المرتبطة بها وتقييم مدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية.
 4. استخلاص النتائج والتوصيات التي ستساهم في إعداد التقرير الوطني الخاص بتقييم سياسة الأجور في الجمهورية العربية السورية .
- ولضمان قدرة المشاركين على تطبيق المعارف المكتسبة خلال الورشة وإجراء تقييم ذاتي للسياسات والبرامج التي تعينهم في المستقبل، سيطلب منهم خلال الورشة تشكيل فرق عمل تناط بها مهام محددة مثل مراجعة الوثائق والمعلومات التي ستحددها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والإسكوا حول سياسة الأجور وتحليلها؛ ومناقشة استمارة التقييم والإجابة على الأسئلة بما يضمن التوافق والإجماع؛ ووضع النقاط أو احتساب نتائج التقييم.
- وستوفر هذه العملية الفرصة للمشاركين للاتفاق على برنامج عمل محدد ومفصل يتناول الخطوات المطلوبة لسد الثغرات في سياسة الأجور التي كشفها التقييم وتحسينها ومتابعة التقدم المحرز مع الوقت. وستشكل هذه الورشة أيضاً فرصة لمناقشة سبل تعزيز آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة (حكومية-حكومية؛ حكومية-غير حكومية) وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها واتساقها.

المشاركون:

يتوافق استخدام الأداة مع شروط أساسية تمكّن الجهات المشاركة في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم من تطبيقها بما يضمن دورها الفاعل والتشاركي. من هذا المنطلق، من المستحسن أن يتوفر لدى المشاركين والقيمين على استخدام الأداة مستوى جيد جداً من المعرفة النظرية والعملية حول قضايا الرواتب والأجور والسياسات المرتبطة بها، وخبرة جيدة في الشأن العام ووضع الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها. وبناء عليه، تستهدف الورشة الفئات التالية:

- (أ) المسؤولين عن وضع وتنفيذ سياسات الأجور والبرامج والمشاريع ذات الصلة بالعمل والحماية الاجتماعية للعمال والعلاقات المهنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى المعنية بالأجور ودعم أصحاب الدخل المحدود والسياسات الاقتصادية مثل وزارات الاقتصاد، والمالية، وهيئة التخطيط، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمكتب المركزي للإحصاء، وممثلين عن الهيئات الاقتصادية الوطنية والاتحاد العام لنقابات العمال والاتحادات المهنية وغيرها؛
- (ب) الأخصائيين القانونيين في مجال العمل والأجور، والخبراء الوطنيين في مجال التخطيط الاقتصادي الاجتماعي وخبراء من المراكز الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المعنية.

المنهجية:

تُعقد ورشة العمل على مدى ثلاثة أيام متتالية بشكل مدمج، أي حضورياً للمشاركين من الجهات السورية المعنية في دمشق، وافترضياً عبر تقنية zoom للمتحدثين من الإسكوا.

بالإضافة الى العروض والمناقشات والتمارين، ستتضمن الورشة جلسات مخصصة لتطبيق الأداة فعلياً على سياسة الأجور في الجمهورية العربية السورية بدعم من ميسرين من الإسكوا (مرفق جدول الأعمال المقترح). كما سيتم تزويد جميع المشاركين بالوثائق ذات الصلة بموضوع العدالة الاجتماعية والتقييم قبل أيام من تاريخ انعقادها ليتسنى لهم مراجعتها والإعداد للجلسات التطبيقية.

تعتمد الورشة اللغة العربية في العروض والمناقشات، كما تعتمد منهجية تفاعلية قائمة على الحوار وتبادل الآراء والملاحظات العلمية والعملية. وتوصي الإسكوا أن يطلع المشاركون على دليل العدالة الاجتماعية واستبيان التقييم بدقة قبل انعقاد الورشة للإحاطة بالأسئلة والشروط المعيارية والاستفادة من الوقت المتاح للتدريب والاسئلة.
